



مستقبل التنقلات الحضرية

على مر السنين، أصبح التنقل والحركية من الروافد الأساسية للاندماج الاجتماعي ومن الرهانات المركزية للتنمية المستدامة للمدن. وتصبح مسألة التنقل الحضري هذه أكثر تعقيدا حالما يتم ربطها بتطوير مدن المستقبل. إذ ينبغي، لاستيعاب الحركية في المدن، المضي إلى أبعد من البعد البسيط للنقل والأخذ بعين الاعتبار تنمية الأنشطة وتنظيمها المجالي في الفضاء الحضري. كما تشمل التنقلات الحضرية كذلك طرقا ووسائل جديدة النقل : ترامواي، التيليفيريك، العربات المستقلة، فضاءات وقوف العربات، الدراجات الهوائية والدراجات الصغيرة، النقل المشترك بالسيارات، الخدمة الحرة لإيجار أساطيل العربات والدراجات والنقل تحت الطلب، بالإضافة إلى عناصر أخرى كتدبير السير، وسياسة وقوف السيارات، وإعداد ممرات الراجلين، إلخ.

في هذا السياق، نظم معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير والمديرية العامة للجماعات الترابية، يوم 27 يونيو 2022، ندوة عن بعد حول موضوع « مستقبل التنقلات الحضرية »، والتي عرفت مشاركة :

- عبد المجيد بن أومغار، رئيس قسم التعاقد والشراكات، مديرية التنقلات الحضرية والنقل / المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية؛
- نبيل بلعابد، مدير عام شركة الدار البيضاء للنقل؛
- منير الحومة، مدير قطب البنيات التحتية، نوفيك، مدير عام نوفيك الغابون؛
- الدكتورة كوثر بنعبد العزيز، مستشارة في مجال النقل والمناخ، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ومكنت المناقشات التي عرفتھا الندوة من طرح القضايا التالية :

تتيح الحكامة الجيدة للنقل العمل من أجل تعزيز التنظيم المؤسسي بشكل أفضل، وعلى الخصوص من خلال اللجوء إلى التآزر بين الجماعات الترابية. في الوقت الحالي، يسمح القانون التنظيمي باللجوء إلى إحداث مؤسسات التعاون بين الجماعات عندما يتعلق الأمر بتجاوز الأقاليم أو بإنشاء تجمعات المجموعات الترابية. وبهذا الصدد، يتوفر المغرب حاليا على تغطية ترابية جيدة من قبل هذه المؤسسات، بوجود 11 مؤسسة تعاون بين الجماعات وثلاثة مجموعات الجماعات الترابية.

ويجري تحسين أداء قطاع النقل من خلال إنشاء شركات التنمية المحلية، التي يبلغ عددها حاليا ست شركات للتنمية المحلية، بالإضافة إلى بعض الآليات التعاقدية، خاصة عبر لجان التتبع في حالة التدبير المفوض،

والمصالح الدائمة المكلفة بالوساطة بين السلطات المَفَوَّضة والهيئات المَفَوَّض إليها، بالإضافة إلى الآليات التنظيمية.

فيما يتعلق بمخططات النقل الحضري، تم الانتهاء من إنجاز 12 مخطط، وهناك 6 مخططات في طور الإنجاز.

يجب أن تدبر ثنائية التنمية الحضرية والتنقل ككل لا يتجزأ. إلا أننا نلاحظ حالياً وجود عدم تناسق قانوني بين المخطط الحضري، الذي يعتبر إلزامياً، ومخطط التنقلات المستدامة الذي لا يتسم بطابع الإلزامية. وهناك عمل حثيث من أجل تقارب هاتين الوثيقتين لكي تكتسبا معاً نفس القيمة القانونية.

تعتبر مدينة الدار البيضاء من أوائل المدن المغربية التي اعتمدت مخططا للتنقل الحضري، والذي كان من ضمن أهم توصياته إحداث شركة للتنمية المحلية متخصصة "الدار البيضاء للنقل"، مكلفة بتوفير نقل حضري ذي جودة لساكنة الدار البيضاء.

اليوم، يجب تعميم اعتماد مخططات النقل الحضري المستدام على سائر المدن. ويجب أن إعداد هذه المخططات في إطار تناغم وتناسق مع التصاميم المديرية لإعداد التراب وعلى مستوى مخططات إعداد التراب والتخطيط الحضري بشكل عام.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بشق تمويل النقل، تتوفر اليوم على أداتين ماليتين : صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن المحدث سنة 2007 بهدف مساندة الفاعلين في قطاع النقل، والذي تم تعديله في سنة 2014 ليشمل تمويل البنيات التحتية، وتخصص لهذا الصندوق في المتوسط حوالي 2 مليار درهم في السنة، إضافة إلى حساب المبالغ المرصودة لأموال خصوصية الذي يضم حصة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة للجماعات الترابية (CAS TVA) الذي يمكن أيضاً من توفير دعم مالي مهم سواء لإنجاز البنيات التحتية أو لمواكبة التدبير المفوض.

وتعد مسألة التمويل من الرهانات الأساسية التي تواجه هدف تنمية منظومة للنقل الحضري ذات جودة، متكاملة ومترابطة، والتي تندرج ضمن الاستدامة، باعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجية التنقلات الحضرية التي توجد اليوم في مرحلة التحديث.

حول معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير:

يصبو معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير إلى أن يشكل رافعة لتحويل المعلومة إلى معرفة جديدة مشتركة، والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية وإغناءً لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، سواء من حيث إدراك المجموعة لمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، أم على مستوى ممارستها وسبل اشتغالها. كما يوفر معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير فضاءاً للتفكير من أجل التشجيع على انبثاق أفكار مبتكرة وحلول بناءة في إطار المساهمة في النقاشات الوطنية الكبرى.